الوثائق

مادة علمية

لتاريخ الأمم والحضارات

● الأستاذ. عبدالله بن حمد الحقيل ●

من المعروف أن الوثائق تعدُّ المادة الأساسية والعنصر الجوهري في بنية البحث ومنهجه العلمي، لما لها من قيمة علمية في تأصيل البحث وتدعيم بنيانه فأي بحث مدعم بالوثائق يقال عنه أنه بحث موثق بمعنى إن ما يحتويه من وقائع وأحداث وروايات حيويّة. حيث تقاس درجة الأمم ورقيها بمدى احتفائها واهتمامها بالوثائق ولا سيما في هذا الزمن الذي تطورت فيه النظم والأساليب العلمية والبحثية والإدارية، وتوسعت قاعدة المعلومات والدراسات في شتى الميادين ومختلف المجالات..

والتوثيق بمعناه الواسع يحقق للباحث معلومات وحقائق مفيدة. تعدُّ الوثائق ثروة معرفية.. لأنها من أهم مصادر المعلومات التاريخية إذ تجسد تاريخ الأمم وحضارتها ولذا ينبغي التعاون بين مراكز البحوث وتنشيط التعاون فيما بينها وبين الأخوة الذين بحوزتهم وثائق ومخطوطات لتأخذ مكانها المناسب من المعالجة والترميم والحفظ والعناية.. ثم خدمة

العلم والفكر والمعرفة بحيث ينير الطريق لكل باحث في دروب العلم والمعرفة..

إن جهل الكثير ممن في حوزتهم تلك الوثائق والمخطوطات بقيمتها العلمية يجعلها عرضة للتلف والتمزق والضياع.. وأن تحتل بين سطورها تراث الأمة وترتبط ارتباطاً مباشراً بحضارة الإنسان وبذلك يتضح أهميتها في حفظ التراث وكتابة التاريخ في شتى فروعه..

ولقد ظهر الاهتمام بالوثائق والحرص عليها.. حيث أنها تلقي الضوء على المسيرة التاريخية ولكتابة أي بحث بطريقة علمية موضوعية وبصورة شاملة متكاملة فلابد من استخدام المصادر والوثائق.. إذ من المعروف سلفاً أنّ الوثائق أصبحت مادة أساسية في بنية البحث ومنهجه العلمي لما لها من قيمة تاريخية وعلمية، فما يكتب الآن من كتب إن هو إلا وجهات نظر وتفسيرات للوثائق، أما الوثائق نفسها فهي مادة هذه الكتب ويعدُّ القرن التاسع عشر بداية عهد إنشاء دور الوثائق في الكثير من البلدان وخاصة في بلاد الغرب كبريطانيا وفرنسا وألمانيا وأمريكا.. ثم بدأت تظهر في دول كثيرة ومنها العالم العربي..

فدور الأرشيف وخاصة العثمانية والبريطانية تحتوي اليوم على مجموعات كبيرة من الوثائق التي تساعد الباحثين المتخصصين بوصفها مادة علمية لتاريخ الأمم.. وأصبحت الكثير من الدول المتقدمة تضع الأساليب التقنية الحديثة في حفظ الوثائق وصيانتها وترميمها وتنظيفها.. وأصبحت الوثائق علماً يدرس.. لما لها من دور كبير في عملية البحث التاريخي..

ولقد عني أسلافنا الأوائل في عهود الدولة الإسلامية بإنشاء الدواوين وتنظيم السجلات المتنوعة وإقامة المباني والدور التي تحفظ فيها تلك السجلات بما يمكن أن يسمى دور أرشيف بالاصطلاح المعروف اليوم ولقد تطور علم الوثائق في العصر الحاضر وازداد تقدماً..

لقد تسرب الكثير من التراث العربي الإسلامي إلى الغرب وقد عكف فريق من المستشرقين على دراسة اللغة العربية والدين الإسلامي وبدأوا في قراءة وتحقيق ونشر الكثير من المخطوطات العربية وترجمتها إلى لغاتهم الأصلية بمنهج علمي جديد.. وفي العصر الحاضر بدأت جامعاتنا ومراكز البحوث تعنى بتراثنا وجمعه ونره وتصوير المخطوطات المنتشرة في أنحاء العالم والاستعانة بكافة الوسائل العلمية في هذا السبيل وتتضافر الجهود ي هذا المجال خدمة للعلم والمعرفة ومنطلقة من القيم والمبادىء الإسلامية ومن ينابيع تراثنا المجيد الحافل بالفضائل والمعارف والآداب وكل تلك الجهود ستضيف أشياءً كثيرة بإذن الله وتوفيقه..

إن الوعي الوثائقي الذي بلغته المؤسسات والدور الوثائقية اليوم سيجعل من تلك الكنوز تاريخاً جلياً مع العناية والعمل على تصنيف ذلك وفهرسته ورعاية تلك الوثائق والعناية بها وفك رموزها واستجلاء غوامضها لتبقى عنصراً مفيداً للباحثين وطلاب المعرفة لما تتضمنه من معلومات نافعة، وأن نحرص على تناول ذلك بالدراسة والاستقراء والتحليل.

حيث إنه من المعروف أن الوثائق تعدُّ المادة الأساسية، والعنصر الجوهري في بنية البحث، ومنهجه العلمي، لما لها من قيمة علمية في تأصيل البحث، وتدعيم بنيانه.. فأي بحث مدعم بالوثائق، يقال عنه: أنه بحث موثق لذا نجد أن الدولَ المتقدمة بادرت بإنشاء دور للوثائق الوطنية بها، للحفاظ على ما لديها من وثائق وصيانتها، ومن ثم فهرستها وتصنيفها للاستفادة مما بها.

ومع إنشاء «الدَّارة» بدأ التفكير في جمع الوثائق وحفظها، وفهرستها، لتكونَ مادة سهلة أمام الباحثين والدارسين، وكان من أهم الأهداف التي وضعتها الدارة نصب عينيها، هو جمع الوثائق العربية والوطنية من داخل المملكة وخارجها، وكذلك جمع الوثائق العثمانية من دور الأرشيف والمحفوظات في تركيا، ومصر، باعتبار أن تلك الوثائق تشكل مادة علمية لتاريخ الدولة السعودية، في دورها الأول والثاني.. وكذلك جمع الوثائق الانجليزية، حيث إنها أدَّت دوراً مهماً في تاريخ المنطقة.. وأيضاً الوثائق الفرنسية التي تخدم تاريخ بلادنا..

وكان من حسن الطالع إنشاء المركز الوطني للوثائق والمخطوطات وإلحاقه بالدارة أواخر عام ١٣٩٦هـ، وقام المركز بجهد واضح في هذا الميدان، وجلب العديد من الوثائق العربية والأجنبية، كما قام بجلب مخطوطات أصلية، وصوَّر بعضها الآخر مما له علاقة بخدمة التاريخ الإسلامي، وتاريخ المملكة وجغرافيتها بصفة خاصة.

وأصبح لدى مركز الوثائق والمخطوطات بالدارة حوالي خمسة آلاف وثيقة تركية، جاري ترجمتها، وخمس وستون ألف وثيقة إنجليزية، ومجموعة من الوثائق الفرنسية، هذا بالإضافة إلى الوثائق العربية، والوثائق الجارية، وهي عبارة عن المكاتبات والتعميمات والأوامر التي تنظم الأعمال الإدارية في أجهزة الدولة، وكذلك المطبوعات الحكومية التي تتضمن لوائح، وأنظمة، وتعليمات، ومعاهدات وغير ذلك.. وقد بلغت تلك النظم والتعليمات (٤٥٠) ملفاً، وبلغت الرسائل والأطروحات الجامعية ٥٧٧ رسالة..

كما أن المخطوطات تمثل جانباً من تراث المملكة، والجزيرة العربية، بل تاريخ الإسلام والمسلمين بصفة عامة، وأصبح لدى المركز من المخطوطات (١١٠٠) ألف ومائة مخطوطة.. ويقوم المركز بتقديم خدماته للباحثين والدارسين الذين يفدون إلى الدارة، للاستفادة مما بها، فيقدم لهم الوثائق التي تفيدهم في موضوع دراستهم وأطروحاتهم العلمية، ويصور لهم بعضها، كما يقوم بترميم الوثائق التي بحوزة المواطنين مقابل الحصول على نسخة منها، للاحتفاظ بها، وتسجيلها لديه باسم صاحبها..

وعسى أن يأتي اليوم الذي يتحقق فيه للأمة العربية الإسلامية تجميع وثائقها ومخطوطاتها وتراثها المتناثر في مكتبات العالم.. إذ أن تراثنا من الضخامة إلى درجة يتطلب تضافر الجهود لإحيائه وحفظه وإخراجه إلى النور لينتفع به القراء خاصة إذا عرفنا أن عدد المخطوطات العربية الموجودة في مختلف أنحاء العالم تقدر بما لا يقل عن (ثلاث ملايين) مخطوطة وكذلك الوثائق التي تخص العالم العربي والإسلامي تزيد على (مائة وخمسين مليون) وثيقة.. ولا ريب إن هذا التراث إن ظلَّ بدون تصنيف وجمع وفهرسة وتحقيق سوف يبقى كالكنز المدفون لا فائدة منه وسوف يكون عرضة للتلف والضياع.. إذ الاهتمام بالتراث وثيقة ومخطوطةليس عملاً علمياً فحسب بل أصبح واجباً عربياً إسلامياً ينبغي الاهتمام به..

ولقد لاحظنا اهتمام الغربيين ونشاطهم في هذا المجال والجهود التي يبذلونها في هذا المضمار.. وقد تجاوز ذلك إلى اهتمامهم بتراث ووثائق ومخطوطات الأمم الأخرى وكثيراً ما نسمع عن تشكيل مجموعة من الباحثين لدراسة ونشر وتحقيق مجموعة من الوثائق والمخطوطات وذيلوها بالحواشي والتعليقات والفهارس المختلفة.

إن الوثائق والمخطوطات ميراث ثقافي لنا يجب أن نحافظ عليه ونرعاه ونحن أجدر به من غيرنا من الأمم التي تحتفظ بجزء منه اليوم في خزائنها. ولذا ينبغي نشر الوعي الوثائقي حول أهمية الوثائق عن طريق وسائل الإعلام وإعداد البحوث والدراسات من هذا المجال ولكم ابتهجنا بقرار مجلس الوزراء الموقر على إنشاء المركز الوطني للوثائق والمخطوطات والذي سيكون إن شاء الله سجلاً خالداً لتاريخ هذه البلاد ومسيرتها الحضارية وما بلغته من تطور ونهوض في شتى الميادين ومختلف المجالات.

حقق الله الآمال ووفق الجميع.